أخبار الخليج

العدد (17709) - السنة الحادية والخمسون - الخميس 6 ربيع الآخر 1448هـ - 17 سبتمبر 2026م

تداعيات السياسات الأمريكية الخاطئة على دول وشعوب الشرق الأوسط

تواصل الحكومة الأمريكية التمسك بمواقفها والرهان عليها بقوة، حتى وهي تدفع ثمن هذا العناد غالياً؛ ليس فقط من الناحية المادية، بل أيضاً فيما يتعلق بنفوذها الجيوسياسي.

تشهد واشنطن تراجعاً سريعاً في قوتها ومكانتها في الشرق الأوسط، وهو تراجع قد يُحدث تأثير «الدومينو» على نطاق أوسع، لتمتد تداعياته إلى مختلف أنحاء العالم.

وقد تجلى هذا الغرور مؤخراً في تصريحات وزير الخزانة الأمريكي، سكوت بيسنت. فخلال مشاركته في اجتماع وزراء مالية مجموعة العشرين في مدينة آشفيل بولاية كارولينا الشمالية في الأول من سبتمبر، صرّح بيسنت بأن مضيق هرمز سيتحول في غضون عامين إلى «مسطح مائي عديم القيمة»، نظراً لأن نقل النفط سيتم حينها عبر خطوط أنابيب برية.

يروج الوزير الأمريكي الآن لسردية جديدة تحوّل التركيز من الحرب العسكرية إلى حرب اقتصادية. ففي مقال نُشر في صحيفة «فاينانشال تايمز» بتاريخ 23 أغسطس 2026، أعلن أن «يوماً حاسماً -على غرار يوم الإنزال (D-Day) في منطقة النورماندي بفرنسا خلال الحرب العالمية الثانية - ينتظر إيران اقتصادياً، مهدداً الدول التي تواصل تجارتها مع طهران بعواقب اقتصادية وخيمة.

ولا يبدو هذا الطرح استراتيجيةً جادة للسياسة الخارجية بقدر ما يبدو اعترافاً بعجز واشنطن عن تغيير مسار الحرب الدائرة.

وقد برزت مدرستان فكريتان رئيسيتان لتفسير الكيفية التي وجدت واشنطن نفسها بها في هذا الموقف.

يتمثل الرأي الأول -الذي تروج له إلى حد كبير قطاعات من وسائل الإعلام الأمريكية ومسؤولون سابقون وقادة عسكريون متقاعدون- في أن الحرب على إيران كانت خطأً منذ البداية، وأن واشنطن افتقرت إلى الجاهزية العسكرية واللوجستية اللازمة لشنها.

أما التفسير الثاني فيضع إيران في صلب المشهد؛ إذ يرى أن واشنطن قللت بشكل جوهري من شأن القدرات العسكرية الإيرانية، والصمود السياسي، والنفوذ الإقليمي، حيث تعاملت مع البلاد وكأنها «فنزويلا أخرى» يمكن إخضاعها عبر العقوبات والتهديدات وممارسة ضغوط عسكرية محدودة.

بقلم:
د. رمزي بارود ○

ينطوي كلا التفسيرين على عناصر من الحقيقة؛ غير أن أياً منهما لا يوفر الفهم الأعمق -الذي يتسم بقدر أقل من النزعة الدفاعية وبقدر أكبر من الاستناد إلى الحقائق التاريخية- واللازم لتفسير حجم الفشل الأمريكي الراهن.

يُعد جون جيه. ميرشايمر، عالم السياسة الأمريكي البارز والمتخصص في العلاقات الدولية، واحداً من أجرأ منتقدي الحرب الأمريكية.

ففي 15 يوليو 2026، قال ميرشايمر: «إن ترامب محاصر ولا يملك مخرجاً»، مكرراً بذلك ذات الكلام الذي ظل يردده مراراً منذ بداية الحرب.

يضيف ميرشايمر قوله: «خلاصة القول هي أن قرار مهاجمة إيران في 28 فبراير 2026 يُعد واحداً من أكبر الأخطاء الفادحة في تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية».

وغالباً ما يحلل ميرشايمر - شأنه في ذلك شأن جيفري ساكس وسكوت ريتر وغيرهم من الأصوات الأمريكية الناقدة - هذه «الأخطاء الجسيمة» من منظور يتمحور حول الولايات المتحدة الأمريكية، وهو أمر مفهوم.

غير أن هذا التحليل الجماعي لا يمثل بالنسبة إلى ملايين الأشخاص في منطقة الشرق الأوسط مجرد تمرين فكري أو استراتيجي؛ بل إنه يصف واقعهم المعيشي اليومي، إذ عاصروا هذه الحسابات الخاطئة الكارثية ودفعوا الثمن البشري المترتب على التعنت الأمريكي والنزعة العسكرية والفشل السياسي.

يقدم تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط أمثلة لا حصر لها على هذا النمط المدمر. ويظل دعم واشنطن لإسرائيل -التي تُعد القوة الأكبر المزعزعة للاستقرار في المنطقة- المثال الأبرز والأكثر استمراراً على ذلك.

لا يحتاج الفلسطينيون واللبنانيون والسوريون وغيرهم من شعوب منطقة الشرق الأوسط إلى إطار استراتيجي جديد للتوصل إلى استنتاج مماثل لما طرحه ميرشايمر. فقد عانوا مباشرةً من تبعات القوة الأمريكية، متمثلةً في الحروب، وعمليات الغزو والاحتلال، والعقوبات، والتدخلات السياسية، بالإضافة إلى الدعم غير المشروط لإسرائيل.

كما سجلت الولايات المتحدة الأمريكية تاريخاً كارثياً من خلال غزوها للعراق واحتلاله؛ إذ نجحت في إسقاط نظام صدام حسين عام 2003، لكنها فشلت فشلاً ذريعاً في إدارة البلاد أو تحقيق الاستقرار فيها أو إعادة تشكيل الشرق الأوسط وفقاً لـ «الرؤية» التي كانت قد أعلنتها.

لم تكن النتيجة نظاماً أمريكياً جديداً، بل دماراً حلّ بالعراق، وحالة من عدم الاستقرار الممتد، وصعود قوى سياسية لم تتوقعها واشنطن ولم تتمكن من السيطرة عليها.

كما انجرّ حلفاء واشنطن الغربيون إلى ما عُرف بـ «مستنقع العراق»، متكبدين أثماناً سياسية وعسكرية ومالية باهظة في حرب ثبت زيف مبرراتها، ولا تزال تداعياتها بلا حل حتى اليوم.

ومن الطبيعي ألا تكون لدى هؤلاء الشركاء السابقين أي رغبة تُذكر في المشاركة في حرب أضخم -وربما أكثر تدميراً- ضد إيران ولفترة غير محددة، لا سيما وأن إدارة الأزمة تقع على عاتق الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وهما زعيمان باتا يفتقران بشدة إلى الشعبية، ويتسمان بالاندفاع، وتحيط بهما حالة واسعة من انعدام الثقة.

لقد تغيرت منطقة الشرق الأوسط، إذ باتت دول المنطقة تتمتع اليوم بفاعلية سياسية أكبر، وتحالفات أكثر تنوعاً، ومصالح حيوية أضخم بكثير مما كانت عليه الحال في عام 2003.

لم تعد منطقة الشرق الأوسط تعمل في ظل نظام إقليمي تُمثل فيه واشنطن المركز الوحيد المؤثر للقوة العالمية.

ولعل الزيارة الأخيرة التي قام بها الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى مصر تعد مثالاً واحداً من أمثلة عديدة على ذلك. فقد صرّح الرئيس شي -خلال لقائه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في الثاني من شهر سبتمبر- قائلاً:

«علينا التمسك بمبدأ أن شعوب الشرق الأوسط هي صاحبة القرار في شؤونها»، كما حثّ الدول على معارضة «التدخلات الخارجية» وتعزيز الحوار الإقليمي حول قضايا السلم والأمن.

على غرار مصر، تعمل قوى إقليمية أخرى في الوقت الراهن أيضاً على تعزيز علاقاتها وتنويع شراكاتها بدلاً من الاعتماد حصراً على واشنطن.

يدرك قادة بارزون في منطقة الشرق الأوسط أن أي حرب طويلة الأمد ضد إيران لن تظل محصورة في نطاقها الجغرافي؛ إذ من شأنها أن تزعزع استقرار المنطقة بأسرها، وتدمر الاقتصادات والبنية التحتية، وتهدد مسارات الطاقة الحيوية، وتُشعل سلسلة من الحروب المترابطة التي قد تمتد تداعياتها لعقود.

وهنا نأتي إلى إسرائيل. فإسرائيل -التي لطالما شكلت حجر الزاوية في الاستراتيجية الأمريكية بالمنطقة- تعاني اليوم من ضعف ملحوظ. فهي تواجه استنزافاً عسكرياً، وانقسامات سياسية واجتماعية حادة، وتعجز عن حسم أي من الحروب التي خاضتها بشكل قاطع، وذلك رغم إعلانات نتنياهو المتكررة عن تحقيق النصر.

وعليه، لا يمكن تفسير المأزق الراهن الذي تعيشه واشنطن بمجرد الإشارة إلى استنزاف الترسانات، أو سوء التخطيط العسكري، أو اندفاع ترامب، أو تلاعب نتنياهو.

كما لا يمكن فهم المأزق الراهن الذي تعيشه واشنطن ببساطة على أنه نتيجة للاستهانة بإيران. فالفشل الأعمق يكمن في محاولة واشنطن فرض نموذج عفا عليه الزمن للهيمنة الإقليمية على منطقة الشرق الأوسط -وعلى العالم بأسره- بعد أن طرأت عليها تغيرات جوهرية.

○ أكاديمي وكاتب فلسطيني

أي معنى للسلام في غزة المنكوبة؟

عندما أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في أكتوبر 2025 أن «الحرب قد انتهت»، سرعان ما أصبح هذا التصريح جزءاً من الخطاب الدولي المتداول بشأن غزة. فقد تغيرت العناوين الرئيسية، وبدأ القادة السياسيون يتحدثون عن مرحلة ما بعد الحرب، ويحثون العالم على التطلع إلى المستقبل - نحو إعادة الإعمار والدبلوماسية وما قد يلي ذلك.

في الحقيقة، لم يكن الفارق بين «الحرب» و«السلام» يوماً بتلك البساطة بالنسبة إلى من هم داخل غزة. فربما يؤدي وقف إطلاق النار إلى تخفيف حدة القصف، أو تغيير اللغة التي يستخدمها السياسيون والدبلوماسيون، ولكن بالنسبة إلى الفلسطينيين المحاصرين وسط الدمار والنزوح والحرمان وبقايا جثامين القتلى، فإن الحرب لا تتلاشى لمجرد أن القادة أعلنوا عن انبلاج مرحلة جديدة.

في الرابع من شهر أغسطس 2026، شهدت غزة تذكيراً مأساوياً بهذه الحقيقة؛ إذ جرت مراسم دفن جماعي في مدينة غزة لرفات 112 فلسطينياً، وذلك بعد مرور أكثر من عامين ونصف العام على مقتلهم في غارة إسرائيلية استهدفت حي الصبرة، وشملت قائمة الضحايا 37 طفلاً.

وقد أمضت فرق الإنقاذ أسابيع في البحث عن الرفات بين الأنقاض، مستخدمةً الحد الأدنى من المعدات، وعملت على تحديد هوية الجثامين استناداً إلى الأشلاء والملابس وشهادات ذوي الضحايا وما أمكن استعادته من مقتنيات شخصية.

وبالنسبة إلى العائلات، لم تنتهِ فصول العنف بمجرد توقف القصف على ذلك الحي، بل استمرت معاناتهم وسط الركام؛ ولم تكن مأساة هؤلاء الضحايا الـ 112 حالةً معزولة.

قدَّر الدفاع المدني في غزة أن نحو 8000 جثة لا تزال تحت الأنقاض في أنحاء القطاع. وتقول فرق الإنقاذ إن انتشالها يتطلب معدات ثقيلة لا تزال مفقودة بشدة. وفي ظل عدم توفر هذه المعدات، قد تظل جثامين الموتى عالقة سنوات.

هذا هو معنى إخبار الفلسطينيين بأن الحرب قد انتهت. فبالنسبة إلى كثيرين خارج غزة، تُقاس الحرب بالانفجارات: عدد الغارات الجوية، أو حدة القتال، أو عدد العمليات العسكرية المُعلنة يومياً. أما بالنسبة إلينا نحن الذين نعيش هنا، فإن الحرب تُقاس أيضاً بما يتبقى بعد الانفجارات.

تتجلى هذه المعاناة في حال العائلات التي تبحث عن جثامين أقاربها المفقودين، وفي الأطفال الذين ينشأون وسط مدارس مدمرة. وتُقاس أيضاً بما حلّ بالمنازل التي لم تعد قائمة، والجامعات التي تحولت إلى ركام، والمستشفيات التي تكافح لمواصلة عملها، والأسر النازحة العاجزة عن العودة إلى الأماكن التي طالما شكلت جوهر حياتها.

بقلم: غادة الرزي ○

كما تظهر في تلك المهمة الجسيمة المتمثلة في انتشال جثامين الموتى من تحت الأنقاض ليتسنى لذويهم دفنهم.

وعليه، فإن الحديث عن غزة «ما بعد الحرب» ينطوي على خطر التحول إلى شكل آخر من أشكال المحو؛ إذ يوحي بأن العنف بات جزءاً من الماضي، في حين تُعامل تداعياته باعتبارها مجرد مشكلة إنسانية تنتظر الحل.

غير أن غزة لا يمكن إعادة بنائها ببساطة كما يتم إصلاح طريق متضرر؛ فقد تمزق نسيج المجتمع، وتشتتت الأسر ودُمرت، واختفت مجتمعات بأكملها، وفقد مئات الآلاف من الناس منازلهم.

لقد خسر الأطفال سنوات من التعليم، فيما يترافق الدمار المادي مع حزن لا يمكن أن تعبّر عنه إحصاءات إعادة الإعمار. ومع ذلك، فقد تحوّل الاهتمام الدولي بشكل متزايد نحو قضايا أخرى.

ولعل هذا هو الجانب الأكثر إيلاماً. فقد خرج الناس حول العالم في مظاهرات نصرةً لغزة، واحتل الطلبة حرم الجامعات، ووثّقت منظمات حقوق الإنسان الانتهاكات، ودعا العمال والنقابات إلى التضامن، كما رفض ملايين الأشخاص العاديين اعتبار تدمير شعب بأكمله أمراً طبيعياً.

غير أن التعاطف الشعبي لا يترجم تلقائياً إلى تحرك سياسي؛ إذ يمكن للحكومات الغربية أن تعرب عن قلقها بينما تواصل التعامل مع غزة باعتبارها ملفاً دبلوماسياً لا حالة طوارئ إنسانية.

قد يدعو القادة إلى السلام دون أن يضمنوا توفر الظروف اللازمة ليعيش الفلسطينيون بكرامة؛ إذ يمكن إصدار البيانات، وتقديم التعازي، وعقد المؤتمرات، بينما تظل تبعات الدمار تقع -إلى حد كبير- على عاتق الفلسطينيين أنفسهم.

ولهذا السبب، فإن عبارة «الحرب انتهت» تكتسي أهمية بالغة؛ فالكلمات تشكّل الواقع السياسي. فعندما تصف حكومة أو رئيس أو مؤسسة إعلامية الوضع في غزة بأنه «مرحلة ما بعد الحرب»، قد يظن الجمهور البعيد عن القطاع أن حالة الطوارئ قد انقضت، فتتحول الأنظار إلى أماكن أخرى، وتتراجع الضغوط السياسية، وتتحول المعاناة إلى مجرد ضجيج في الخلفية.

غير أن سكان غزة لا يمكنهم المضي قدماً لمجرد أن العالم قرر ذلك؛ فأولئك الأشخاص الـ 112 الذين ووريت جثامينهم الثرى في شهر أغسطس الماضي كانوا قد انتظروا ما يقرب من ثلاث سنوات للحصول على قبر، ولا يزال الآلاف غيرهم يقبعون تحت الأنقاض.

لا تزال عائلاتهم في حالة انتظار، ولا يزال ملايين الفلسطينيين يحاولون فهم المعنى المقصود بكلمة «سلام» في ظل غياب أي مكان آمن للعودة إليه، وضعف شديد في القدرة على إعادة بناء ما دُمِّر.

ينبغي أن يكون وقف إطلاق النار بدايةً لإنهاء العنف، لا ذريعةً لإعادة توصيف تداعياته على أنه «سلام». وإذا كان المجتمع الدولي يرغب حقاً في الحديث عن مرحلة ما بعد الحرب في غزة، فعليه أولاً مواجهة ما خلّفته هذه الحرب.

ويعني ذلك ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل مستدام، وتيسير عمليات انتشال جثامين الضحايا المغمورين تحت الأنقاض والتعرف على هوياتهم، ودعم إعادة بناء المنازل والمدارس والمستشفيات والجامعات، وإرساء آليات فعالة للمساءلة عن انتهاكات القانون الدولي.

والأهم من ذلك كله، يجب ألا يُنظر إلى الفلسطينيين باعتبارهم مجرد متلقين للمساعدات الإنسانية؛ بل يجب الاعتراف بهم كأصحاب حقوق، وفاعلين يملكون زمام أمورهم، ولهم مستقبل يخصهم وحدهم. قد يرغب العالم في طي صفحة غزة، لكننا لا نستطيع ذلك؛ فنحن ما زلنا نعيش تفاصيل الصفحات التي سبقت هذه اللحظة.

بالنسبة إلينا هنا، الحرب ليست مجرد سطر في كتاب تاريخ؛ إنها الركام المتكدس أمام أبوابنا، والمقعد الشاغر على مائدة العائلة، والطفل الذي تعذرت عودته إلى المدرسة، والقبر الذي تطلب إعداده سنوات طويلة. لذا، حين يُقال للعالم إن الحرب قد وضعت أوزارها، أنصتوا جيداً إلى غزة.

فتشوا تحت الأنقاض.

أحصوا عدد القبور.

وتساءلوا: هل يمكن حقاً إعلان السلام بينما لا يزال آلاف الموتى بانتظار من يعثر عليهم وينتشلهم؟

○ كاتبة فلسطينية

عالم يتغير

الأمن القومي الخليجي والسيناريوهات المحتملة!

فوزية رشيد

○ حتى لا نضيع في التفاصيل، التي أخذت منذ 28 فبراير 2026 منحى جديداً، ذات تأثير مباشر في الأمن القومي الخليجي، من حيث تحول الحرب على إيران إلى حرب إيرانية على دول الخليج! سواء من جانب الحرس الثوري مباشرة، أو من خلال الأذرع والوكلاء والعملاء لها، وأبرزهم حالياً «الحوثيون» و «الحشد الشيعي» في العراق! والهدف هو زعزعة أمن الخليج كله وهذه المرة بعودة شراسة الاعتداءات على السعودية باعتبارها العمود الفقري للأمن القومي في الخليج بل وفي المنطقة العربية ككل!

○ هذه الأحداث التي تتطور كل فترة منذ 28 فبراير هذا العام، لتصل أولاً إلى التحكم في مضيق هرمز وضرب أمن الملاحة والطاقة في الخليج العربي بعد تراجع الأهداف الأمريكية التي شنت الحرب بسببها! ثم الانتقال الى باب المندب والبحر الأحمر، وفتح الباب أمام التحكم الحوثي في الساحل الشرقي للبحر الأحمر، عبر السيطرة على عديد من المدن والموانئ الساحلية الاستراتيجية في اليمن وأهمها ميون والمخا، إلى جانب ضرب خط شرق غرب في السعودية وتعطيل الصادرات السعودية النفطية من خلالها، وحيث كان هذا الخط هو البديل الاحتياطي المهم بعد مشاكل التصدير الخليجي من هرمز! وهذا يوضح أن أساس التحولات هو محاصرة السعودية والخليج اقتصادياً، وضربها تجارياً، وخلخلتها أمنياً، وإضعافها سياسياً، وكل ذلك بدأ طبعاً بردّات الفعل الإيرانية، على الضربات الإسرائيلية والأمريكية لاحقا عليها، باستهداف المنشآت الحيوية في عدد من دول الخليج والأردن!

ولكأن الهدف هو ضرب دول الخليج من خلال واجهة الحرب على إيران؛ لأن الموقف الأمريكي اتجه بالتدريج نحو عدم الحسم سواء بما يخص إيران أو الحوثيين، ما يجعل من هرمز وباب المندب ورقتي لعب أمريكي أيضاً!

أعود وأقول: لكي لا نضيع في التفاصيل التي أوصلت الحرب. على إيران لتكون حرباً على الخليج، فإننا لا بد من ربط الخيوط ببعضها وحيث الذاكرة العربية من كثرة الأحداث الكارثية باتت مخرومة أو لا مبالية! ولذلك لا بد من التذكير كما نفعل دائما، بأن العرب والمنطقة العربية، كهدف مباشر للمخططات الغربية ثم الأمريكية (الأنجلو ساكسون)، أخذت ملامحها الواضحة، من خلال تاريخين مفصليين نتج عنهما كل التداعيات اللاحقة خلال القرن الماضي والقرن الحالي! الأول: هو الاتفاق الغربي في المؤتمر الاستعماري (مؤتمر كامبل بنرمان) الذي انعقد في لندن 1907، (بهدف إيجاد آلية تحافظ على تفوق ومكاسب الدول الاستعمارية) واستمرت جلساته من 1905 الى 1907! بدعوة من المحافظين البريطانيين وضم الدول الاستعمارية في ذلك الوقت وهي (بريطانيا، فرنسا، هولندا، بلجيكا، إسبانيا، إيطاليا) خرجوا بعدها بوثيقة سرية هي (وثيقة كامبل) نسبة إلى رئيس الوزراء البريطاني آنذاك «هنري كامبل بانرمان»! وتفوق الاستعمار الغربي على المشرق العربي والمنطقة العربية حسب وثيقة كامبل تعني، إبقاء المنطقة تحت الهيمنة الغربية! ومنع وحدتها ونهضتها وتنميتها، وإبقاءها بشكل دائم حلبة للصراعات والفتن والأزمات، وتفتيت المنطقة من خلال زرع كيان غريب «الكيان الصهيوني» لتقسيم جغرافيا العرب، وتدمير استقرار المنطقة! وهذا المؤتمر أنتج «سايكس بيكو» مخطط التقسيم الأول وأنتج إعطاء الأحواز العربية لإيران عام 1925! وأنتج إنشاء وتأسيس «الكيان الصهيوني» وأدخل المنطقة في تداعيات خطيرة من الحروب والأزمات لاحقا والتي نعرفها جميعا!

○ التاريخ الثاني الذي أنتج التداعيات الخطيرة هو 11 سبتمبر 2001، أي بعد «104 أعوام» من التاريخ الأول الذي كان 1905! ولكن هذه المرة باختلاف القيادة الاستعمارية من قيادة بريطانيا إلى قيادة أمريكا، رغم أن بريطانيا ونمطها الاستعماري الأخبث لا يزال ساري المفعول في العالم، وإن من خلف الستار! وتداعيات 11 سبتمبر بعد ربع قرن وكتبت عنه مقالا مفصلا، كان من أهم تداعياته عربيا إسقاط القوة العراقية واحتلال العراق، وإعطاء الضوء الأخضر للتمدد الإيراني فيه، وصناعة المليشيات العميلة لتولي السلطة والتي بدأت بحزب نصر الله في لبنان 1982! إلى جانب أحداث 2011 والوثيقة السرية لأوباما (PSD 11) لإسقاط الأنظمة العربية واستبدالها بحكم المليشيات الشيعية التابعة لإيران وحكم «الإخوان»، وتحقق ما تحقق من هذا المخطط وسقط ما سقط في الدول العربية!

الآن الأمن القومي الخليجي والعربي لا يزال هدفا لذات المخططات الاستعمارية، التي أوقعت دول المنطقة بين مطرقة «الكيان الصهيوني» وسندان إيران، وهذه المرة بحكم الملالي بعد حكم الشاه! والقيادة لصناعة الفوضى والفتن والأزمات وتفتيت المنطقة وتدمير استقرارها هي بيد ذات المنظومة الاستعمارية الغربية، متمثلة هذه المرة بشكل أكبر في أمريكا وبريطانيا والكيان الصهيوني معا! لا تهمنا التفاصيل لأنها تضيع البوصلة لمعرفة دواخل وحقيقة ما يحدث في الخليج والمنطقة، وهي الدواخل والمخططات المرتبطة بوثيقتين هما كما أشرنا من أخطر الوثائق على المنطقة العربية منذ أكثر من قرن وربع القرن من الزمن (ما بين 1905 إلى 2026)! ويبدو أن المرحلة الراهنة في استهداف أمن الخليج العربي والأردن ومصر وبقية المنطقة العربية، هو استمرار لترجمة ما جاء في الوثيقتين وثيقة «كامبل» ووثيقة «PSD 11» التي نتجت من أحداث 11سبتمبر 2001!

نعم الواجهة هي الحرب على ايران! والدوافع هي جر دول الخليج إلى حرب إيرانية خليجية، وحرب خليجية - مليشياوية من أذرع إيران أي حرب طائفية! والهدف هو ضرب الأمن والاستقرار والتنمية والنهضة في دول الخليج العربي ككل، وفي السعودية على وجه الخصوص، ولذلك لا تهمنا التفاصيل والمبررات الأمريكية - البريطانية، لترك الحوثيين يعيثون بأمن الملاحة في البحر الأحمر عبر باب المندب، كما تركا إيران لتعبث بأمن الملاحة في الخليج العربي عبر «هرمز»، فكل تلك الألاعيب والتبريرات ورسائل الطمأنة لدول الخليج وغير ذلك من ألاعيب الدبلوماسية والسياسة والعسكرتاريا، هي ألاعيب مدروسة بدقة، لإبقاء الوهم بأن إيران وحدها هي التي تفعل كل شيء ووحدها العدو فقط؟! بينما الحقيقة أن «نظام الملالي» هو (نظام وظيفي) يؤدي اليوم آخر وأهم وأخطر أدواره لتحقيق ما قبل المرحلة النهائية من «وثيقة كامبل» و «وثيقة pso 11»!

ولذلك فإن السيناريوهات المحتملة ورغم كل الغموض المحيط بها، إن وضعناها على أرضية ومحمل هاتين الوثيقتين، تصبح سيناريوهات معروفة! وعلى العرب قراءة المشهد الراهن بناء على هذه المخططات منذ 1905، وليس الكيان الصهيوني والكيان الإيراني إلا واجهتين لتلك المخططات!

التنافس الأمريكي الصيني وإعادة تشكيل الاقتصاد السياسي

بقلم:
سمر عادل ○

لم تعد العلاقة بين الولايات المتحدة والصين مجرد علاقة تنافسية بين أكبر اقتصادين في العالم، وإنما أصبحت أحد المفاتيح الأساسية لفهم التحولات التي يشهدها الاقتصاد السياسي العالمي، فمنذ مطلع القرن الحادي والعشرين اتجه الاقتصاد العالمي إلى توسيع التجارة الدولية وترابط الاستثمارات وسلاسل الإنتاج العابرة للحدود مما يجعل من الصعب الفصل بين مصالح القوى الكبرى، إلا أن السنوات الأخيرة كشفت عن اتجاه مغاير إذ بدأ هذا الترابط نفسه يتحول إلى مصدر للقوة والضغط في آن واحد، وأصبحت العلاقات الاقتصادية جزءًا من أدوات التنافس الاستراتيجي حيث تكمن أهمية التنافس الأمريكي الصيني في أنه لا يدور حول التجارة وحدها، حتى وإن كانت الرسوم الجمركية هي أكثر مظاهره وضوحًا. فالمواجهة امتدت تدريجيًا إلى التكنولوجيا، وأشباه الموصلات، والذكاء الاصطناعي، والاستثمارات، والموارد الاستراتيجية، وسلاسل الإمداد، وصولًا إلى البنية التحتية الرقمية.

وقد شكلت الحرب التجارية التي تصاعدت منذ عام 2018 نقطة تحول واضحة في طبيعة العلاقة بين القوتين فالرسوم الجمركية الأمريكية على الواردات الصينية، وما تبعها من إجراءات صينية مقابلة، لم تؤد إلى إعادة النظر في تدفقات التجارة الثنائية فقط، بل كشفت عن هشاشة النموذج الذى قامت عليه العولمة خلال العقود السابقة ذلك النموذج افترض أن توزيع مراحل الإنتاج على الدول وفقًا للمزايا النسبية سيؤدى في النهاية إلى تعظيم المكاسب للجميع غير أن التنافس الأمريكي الصيني يكشف أن الكفاءة الاقتصادية ليست دائمًا الأمر الحاكم عندما تتصل التجارة بالأمن القومي والتكنولوجيا والقدرة الصناعية. وهنا بدأت ملامح تحول أعمق في الاقتصاد العالمي فالشركات لم تعد تنظر إلى سلاسل الإمداد باعتبارها مسألة تكلفة فقط، بل أصبحت تسأل أيضًا عن درجة الأمان والاستقرار السياسي ومخاطر الاعتماد على دولة واحدة في ظل التغيرات الدولية حتى وإن لم تكتمل بعد هذه التغيرات، ولكن من المهم الإشارة إلى أن هذه الاتجاهات لا تعنى نهاية العولمة كما يتصور البعض، ولكن يتم إعادة صياغتها وفقًا للمعطيات الجديدة.

والأهم أن التكنولوجيا أصبحت في قلب المنافسة فالتفوق الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين لم يعد يقاس فقط بحجم المصانع أو قيمة الصادرات، وإنما بالقدرة على إنتاج التكنولوجيا المتقدمة والتحكم في المعرفة والبيانات والبنية التحتية الرقمية، ولهذا أصبح الصراع حول أشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة أكثر أهمية من كثير من التنافسات التجارية التقليدية فمن يمتلك التكنولوجيا المتقدمة لا يمتلك ميزة اقتصادية فقط بل يمتلك أيضًا قدرة أكبر على التأثير في قواعد المنافسة الدولية.

وقد دفعت هذه التطورات الولايات المتحدة إلى تبنى سياسات صناعية أكثر وضوحًا، بعد عقود اتسمت بدرجة أكبر من الاعتماد على الأسواق العالمية وتقسيم العمل الدولي وفي المقابل، سعت الصين إلى تعزيز قدرتها الذاتية في القطاعات التكنولوجية والاستراتيجية وهكذا أصبح التنافس بين الطرفين عاملًا يدفع كلًا منهما إلى بناء قدر أكبر من الاستقلال الاقتصادي والتكنولوجي. ولا يعني ذلك أن الولايات المتحدة والصيني يتجهان أو يرغبان إلى فك الارتباط الكامل. فالاقتصادان لا يزالا شديدي الارتباط، فتكلفة الانفصال الكامل ستكون مرتفعة على الطرفين وعلى الاقتصاد العالمي ككل ولذلك يبدو السيناريو الأكثر واقعية هو استمرار الترابط، ولكن في صورة مختلفة، ربما ترابط أكثر حذرًا، وشراكات أكثر انتقائية، وسلاسل إمداد أكثر تنوعًا، وقيود أكبر على بعض القطاعات التي تعتبر استراتيجية.

وفي هذا السياق يتغير أيضًا مفهوم القوة الاقتصادية الدولية فالقوة لم تعد تعني امتلاك أكبر سوق أو تحقيق أكبر حجم من التجارة فقط، وإنما القدرة على التأثير في القواعد والمعايير والتكنولوجيا وممرات التجارة وسلاسل القيمة وهذا يجعل التنافس الأمريكي الصيني أكبر من مجرد منافسة بين اقتصادين عملاقين إنه تنافس على صياغة النظام الدولي التي ستعمل داخله اقتصادات العالم أجمع، وقد يجعل هذا التحول يعمل على تعميق الفجوة بين دول المركز ودول الهامش، وبخاصة إذا ظلت السيطرة على التكنولوجيا المتقدمة والتمويل وسلاسل القيمة العالمية متركزة في الاقتصادات الكبرى، ما قد يزيد من تبعية الاقتصادات الأقل قدرة على التأثير في قواعد النظام الاقتصادي الدولي.

○ باحثة في الاقتصاد الدولي